مراجعات وعروض الكتب

العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية

تأليف: د. بنة يوسف بوزبون

الناشر: المركز الوطني للدراسات، المنامة، مملكة البحرين، توزيع دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان.

سنة النشر: ٢٠٠٤م

عدد الصفحات: ١٧٥

عرض: أ. عبدالحميد غزي بن حسن*

(*) كاتب وباحث، الحسكة، الجمهورية العربية السورية.

ترجع ظاهرة العنف الأسري في الوطن العربي إلى عاملين أساسيين: الأول؛ تباطؤ مسيرة الاتجاهات الديمقراطية والإصلاحات السياسية، والثاني؛ ثقل حجم التراث الثقافي العربي المتميز لصالح الرجال.

ولكن ظهور صيحات الإصلاح السياسي والنزعة الحادة نحو الديمقراطية في بعض الدول العربية كمملكة البحرين مثلاً، فتحت الأبواب على مصراعيها للمطالبة بالإصلاح الاجتماعي والثقافي (بشكل مرافق للديمقراطية) والعمل على بلورته وتكييفه بالشكل الذي يصبح عاملاً مساهماً في عملية الإصلاح السياسي الهادف إلى ضمان حقوقها من جهة ودعماً للنزعة المادية نحو العمل والممارسة الديمقراطية من جهة أخرى.

وبالرغم من أن المرأة البحرينية قد انتفعت بهذه التغيرات نتيجة الإصلاح السياسي الهادف إلى ضمان حقوقها من جهة، ونتيجة لنضالاتها عبر زمن بعيد، نحو تحقيق ما تصبو إليه أيضاً من مساهمة فعالة في بناء نفسها وأسرتها ومجتمعها من جهة أخرى، إلا أنها ما زالت تعاني من سيطرة متعسفة إلى حد ما من قبل الرجال؛ داخل نطاق الأسرة بشكل أعظم، وداخل مؤسسات المجتمع والدولة بشكل أخف، لدرجة باتت المرأة البحرينية في موقع محير تناقض فيه الممارسة ذلك التنظير الذي سنته الدولة وجسدته قوانينها ودستورها، وسوف يؤدي هذا التناقض بين النظرية والتطبيق إلى إعاقة مسيرة الديمقراطية وإلى تشويه ما يتطلع إليه المجتمع في بناء مجتمع ديمقراطي يسعى إلى تعزيز دور المرأة البحرينية لاحقاً في شؤون الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو التربوية وإلى استثمار قدراتها وجهودها في بناء المملكة البحرينية.

لهذه الأسباب مجتمعة ولغرض إزالة هذه الحالة التناقضية، أو على الأقل للتخفيف من حدتها في إعاقة المسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي والتنموي للبلاد، جاء هذا الكتاب بغرض تشخيص المعضلة المتمثلة بإهدار حقوق المرأة؛ وذلك سبيلاً لإزالة التعسف التي تعانيه وإطلاق طاقاتها وجهودها للمساهمة في بناء البلد.

احتوى الكتاب على جزأين، الأول: يهدف إلى التعريف بالعنف الأسري، كظاهرة عالمية تتجاوز حدود البلدان العربية، ولا سيما الحدود الجغرافية التي خطتها دول العالم المنتمية إلى الأمم المتحدة، بغض النظر عن انتماءاتها الدينية أو القومية أو التنموية، إلا أن حجم هذه الظاهرة قد يتغير بين دول العالم بناءً على عوامل عدة أهمها: الوعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتناولت الكاتبة في الفصل الأول من هذا الجزء، مفاهيم عديدة للعنف من خلال إلقاء نظرة تاريخية للعنف، بدءاً من المفكرين الإسلاميين؛ حيث جاء على لسان ابن منظور، أن العنف هو: «الخوف بالأمر وقلة الرفق به، وأعنف الشيء أخذه، والتعنيف هو التقريع واللوم». وتناول ابن خلدون هذا المفهوم في مقدمته وأعطاه معنى الخراب والقوة والعنف. في حين حددت القوانين والدساتير عند تأسيس الدولة الحديثة أن العنف هو فعل أو ظاهرة ترمي إلى إحداث خلل في البنية التي تنظم مجتمعاً ما، وأما المفكرون الأوروبيون فقد تناولوا هذا المفهوم بصيغ محدودة واسعة ضيقة، أمثال: نيتشه وجورج سوريل....

أما العنف الأسري ضد المرأة فقد تبنت الكاتبة تعريفه بذلك السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء كانت زوجة أو أختاً أو ابنة، ويتميز بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجمة عن استخدام القوة في علاقات غير متكافئة بين الرجل والمرأة، ويعزى السبب إلى سيطرة النظام الأبوي. وأفردت الصفحات الأخيرة من هذا الفصل لإلقاء الضوء على بعض المتغيرات المرتبطة بالعنف وجوانبها وأدوارها؛ من مشكلات اجتماعية قائمة في الأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية والعدوان والمشاكل السلوكية، ويعزى ذلك إلى ارتباط هذه المتغيرات بالعنف والعنف الأسري على وجه الخصوص. وأما الفصل الثاني، فقد خصص لدراسة أهم النظريات السيكولوجية والاجتماعية المتصلة بالعنف الأسري من جوانبها المتعددة، حيث ذهبت النظريات الاجتماعية في تفسيرها للعنف، أنه نتاج لظروف اجتماعية كظروف التنشئة والأوضاع العائلية أو بيئة العمل، في حين ترى نظرية الصراع والعنف الأسري أن العنف هو إفراز طبيعي لذلك الميراث الكبير من الظلم التاريخي.

وركزت النظريات النفسية - السيكولوجية - في تفسيراتها على العوامل النفسية الكامنة في كيان الإنسان، وتدعو جازمة إلى عدم تجاهل الجذور النفسية التي تقف وراء انتشار هذه الظاهرة. لهذا السبب، تم الاستناد على كلا المدخلين الاجتماعي والنفسي إطاراً نظرياً لهذه الدراسة، وذلك لتحقيق رؤية أكثر تكاملاً في رصد الظاهرة البحرينية وتوفير الوسائل اللازمة والمناسبة لعلاجها، أو التصدي إلى جذورها وأسبابها سواء كانت اجتماعية أو نفسية.

وبيَّن الفصل الثالث للقارئ حجم ظاهرة العنف ضد الزوجة ودوافعه وأشكاله وحجم مؤثراتها السلبية سواء على الأسرة بشكل مباشر أو على المجتمع ككل بشكل لاحق غير مباشر. ولما لهذه الظاهرة من أهمية عالمية لدرجة تعاني منها المرأة في كل مكان وأينما وجدت وإن اختلفت أشكالها، مما جعلت منظمة الأمم المتحدة تتصدى لهذه المشكلة، حيث صدر القرار الدولي عنها عام ١٩٦٨م والمتضمن: (عزم العالم وإصراره على إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة). ثم خصص عام ١٩٧٥م عاماً دولياً للمرأة، وشهد عام ١٩٧٩م اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأيضاً تصدت قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق عن الأمم المتحدة، لكافة أوجه العنف الممارس ضد المرأة. ونصت المادة الأولى من إعلان الجمعية العمومية على تعريف العنف، والثانية على أنواع العنف ضد المرأة. وفي خطوات متميزة نحو ترقية الدور الاجتماعي والمهني للمرأة وتعزيز حقها الشرعي باعتبارها عنصراً فعالاً في مجتمع يتمتع بحق متساو للرجل في المؤسسات الحياتية كافة وخاصة المؤسسات الدولية، وارتأت معه منظمة الأمم المتحدة أن يرتفع نصيب العاملات في أجهزتها إلى النصف عام (٢٠١٠م).

ورصدت مؤلفة الكتاب أهم الدوافع التي تقود للعنف منها ما يرتبط بالإحباط والآخر بالحرمان المادي والاقتصادي والمعنوي، وربما يكون الدافع لإظهار المهارة والتفوق والرجولة وإثبات الذات أو الرد على عنف آخر. وبالرغم من تعدد هذه الدوافع، نجد أن العنف يأخذ أصنافاً وأشكالاً متعددة؛ إما صحياً

كحرمان الزوجة من مراجعة الطبيب لأسباب ما، وشكلاً لفظياً، كتهديدها بالطلاق؛ وهذا هو السلوك العدواني الذي يتنافى مع تعاليم الشريعة الإسلامية التي جعلت الطلاق آخر محطة من محطات الإصلاح، وشكلاً اجتماعياً كحرمان المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية الشخصية. وقد يأخذ هذا العنف صيغة مادية من اللجوء إلى الضرب أو العقاب البدني؛ علماً أن قوانين البحرين والأردن لا تعاقب على هذا النوع من العنف، إلا إذا تبين الضرر... وقد يأخذ العنف شكلاً جنسياً.

ولبيان حجم ظاهرة العنف ضد المرأة، تناولت الباحثة الدراسات العالمية ذات الصلة، كدراسة كل من Straus و Coleman عام ١٩٨٣م، حيث ربطت هذه الدراسة الأمريكية، العنف ضد الزوجة بمتغيرات محددة من تدني مستوى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وتشير نتائج المسح الميداني الياباني من خلال استجواب ٦١٣ امرأة، كانت نسبة لا تقل عن ٧٥٪ من نساء العينة قد تعرض لأنواع العنف الثلاثي: الجسدي والنفسي والجنسي.

ونوَّهت المؤلفة إلى وجود هذه الظاهرة في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط حيث استعرضت العديد من الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة والعوامل التي تقف وراءها. وأشارت دراسة «نجوى قصاب ورغداء الأحمد» لـ ٢٤٠ امرأة سورية إلى أن معظم الشكاوى كانت في صيغة الممارسات العنيفة من اعتداء وضرب وأذى جسمي من قبل الأزواج، وكانت تقف وراء هذه المعضلة الزواج المبكر والعوامل الاقتصادية والمستوى العلمي؛ إضافة إلى دراسات أردنية ومصرية وتركية، حيث أشارت إلى وجود نسبة تفوق ٥٠٪ من الزوجات اللواتي تعرّضن للإيذاء الجسدي وأشكال أخرى من العنف.

ولكون هذه الظاهرة - العنف ضد الزوجة - ظاهرة كمية وكونية وتاريخية، فقد لجأت الباحثة إلى الاعتماد على مجموعة محاور في دراستها والعمل على توظيف الطرق العلمية والإجراءات البحثية المناسبة بغية الوصول

إلى الأسباب الحقيقية للمشكلة والتعرف على أبعادها المتعددة في المجتمع البحريني، مع اهتمامها ببناء المنهج العلمي القادر على تحقيق أهداف المسألة في هذه التحولات نحو المرأة تمهيداً للتصدي لهذه المشكلة الخطرة على المجتمع وطرح أساليب معالجتها.

وفي الجزء الثاني من الكتاب حاولت الباحثة أن تخصص أرض البحرين ونساءها مادة للكتاب، ولذا هدف هذا الجزء إلى تبيان حجم العنف ضد الزوجة البحرينية ودرجة عمومية الظاهرة. واستدعت هذه المهمة قيامها بإجراء دراسة ميدانية في المجتمع النسوي البحريني، موضحة أبعاد وإجراءات هذه الدراسة، وحجم هذه الظاهرة لدى الزوجات البحرينيات. وشملت عينة البحث نسبة عالية من المناطق الجغرافية للمجتمع البحريني و(٦٠٥) زوجة عربية، تم توزيع الاستمارات عليهن في وقت واحد وبطريقة اليد مباشرة في الفترة الزمنية المحصورة بين إبريل ٢٠٠٢م ويونيو ٢٠٠٢م مع مراعاة المتغيرات الأساسية من عامل العمر والعامل الاقتصادي والثقافي وأشكال العنف، واحتوت الاستمارة على (٢٥) سؤالاً، مع التأكيد على ضرورة الإجابة بصدق بعد توعيتهن، والعمل على إعداد ترميز لاستمارات الاستبيان تمهيداً لإدخال تلك البيانات في الحاسوب، بغرض تحليل النسب المئوية وباقي المعاملات الإحصائية المناسبة وعلى رأسها الإحصائي (كا٢).

أظهرت الدراسة أن نسبة تعرض الزوجات للعنف من قبل أزواجهن في مملكة البحرين ٢٩,٤٪ وهي ليست بالكبيرة قياساً بما هو موجود في المجتمع الدولي كبريطانيا ٣٠٪ وغينيا ٥٦٪، وأقل مقارنة بما هو حادث في الدول العربية كمصر ٣٥٪ واتصفت هذه النسبة (من الزوجات المتعرضات للعنف) بمجموعة من الخصائص،... فالمرأة قد تتعرض إلى العنف في مختلف الفئات العمرية بنسب متفاوتة، إلا أن ذوات الفئة العمرية دون العشرين هن أكثر مَن تعرضن للعنف وبنسبة ٨٥,٧٪. ويمكن تفسير هذه الحالة إلى كون الزوجة صغيرة ولم تصل بعد إلى مستوى مناسب من النضج النفسي والاجتماعي المتعلق ببناء الأسرة، وتحتاج إلى توجيه وإرشاد مستمر، ومع ملاحظة أن العنف

يتناقص بازدياد عمر العلاقة الزوجية، مما يجعل طول فترة الحياة الزوجية عاملاً في تقليل حجم العنف ضد الزوجة البحرينية، وكانت النسبة ٤٤,٩٪ لدى الفئة العمرية المحصورة بين (٧-١٢) سنة و١٥,٦٪ لدى الفئة العمرية للزواج (١٣ سنة فأكثر).

وأشارت العينة إلى أسلوب الزواج القائم على أساس الحب الذي يعكس أعلى حالات العنف (٣٣,٩٪) تلك التي تتعرض لها الزوجة قياساً بالأساليب الأخرى للزواج. كما سجلت حالة وجود علاقة قوية بين العنف الأسري والطلاق ٨٩,٣٪ مع لفت الانتباه في حال وجود علاقة عدائية مع أهل الزوج حيث تصل نسبة العنف إلى ٦٧,٥٪، وتتزايد هذه النسبة إذا كان هناك انقطاع في علاقة الزوج مع أهل الزوجة. أما بالنسبة للعامل الاقتصادي، فقد كانت المرأة العاملة أقل تعرضاً للعنف قياساً بربات البيوت وبنسبة ٢٣,٩٪، في حين كانت النسبة ٣٧,٤٪ لدى الزوجات غير العاملات. وجاء هذا الاستنتاج المتعلق بهذا النمط من العنف في البحرين متسقاً مع ما توصل إليه الباحث عزام إدريس في دراسته بعنوان «العنف الأسري في المجتمع الأردني» عام ٢٠٠٠م ومع دراسة مكتب التنسيق الأردني لشؤون مؤتمر بكين. وأكدت الدراسة على مدى قوة ارتباط العامل الاقتصادي العامل الاقتصادي بالعنف حيث تزداد النسبة بانخفاض الراتب الشهري للزوجات العاملات وذوات الدخل، وبلغت ٥٦,٥٪ من الأزواج العاطلين عن العمل الذين مارسوا العنف ضد زوجاتهم.

وحول العامل التعليمي، فإن حصول المرأة على مؤهلات تعليمية عالية يجعلها أقل عرضة للعنف من قبل الزوج، لذا كانت نسبة ممن تعرضن للعنف، من حملة شهادات الإعدادي وما دون ذلك، عالية قياساً بمن يحملن شهادات أعلى وبنسبة ٤٢,٩٪.

وتناولت العينة أنماط العنف ضد الزوجة وأشكاله وطرق مقاومته (مواجهته) من ذوي الأطراف ذات الصلة، وهم الزوجة والأطفال وأهل الزوجة وأهل الزوج والمؤسسات الأهلية والحكومية المتخصصة في ميادين الإرشاد

والتوجيه والمسؤوليات الاجتماعية ذات الصلة بكيان الأسرة واستمراريتها. وبلغت نسبة الزوجات اللواتي لجأن إلى أكثر من رد فعل تجاه العنف ٣٤,٨٪، وهي أعلى نسبة إذا قورنت مع البكاء والشكوى للأهل ورفع الأمر للقضاء. وبالنسبة لردة فعل الأهل، تباينت الردود بين الخضوع من قبل أهل الزوجة وبنسبة ٢٤,٢٪ والتجاهل من قبل أهل الزوج في أكثر الأحوال وبنسبة ٢٦,٧٪. أما بالنسبة للزوج، فقد أفادت الزوجات المتعرضات للعنف بأن هناك أكثر من سبب وراء لجوء أزواجهن لاستخدام العنف ضدهن، وتأتي الغيرة في مقدمة هذه الأسباب. ويتفنن الأزواج في استخدام العديد من وسائل العنف وعلى رأسها العنف المعنوي كالإهانات والشتائم لغرض تبديد عامل الغيرة في نفسه.

وحول ما يتعلق بالزوجات، فتصدر عنهن ردود أفعال متباينة ولكنها ردود تتسم بالسلبية كالبكاء، وكذلك يلجأ أطفالهن لرد الفعل نفسه لدى مشاهدتهم لمسلسل العنف الذي تتعرض له والدتهم، مما قد يؤدي إلى ظهور مشكلات سلوكية لدى الأطفال.

أما بشأن طلب المساعدة من أجل معالجة الموقف، فالغالبية منهن أبدين عدم الحاجة لأي مساعدة خارجية، كما أن أكثرهن لم يتقدم بطلب أي مساعدة من المؤسسات المتخصصة، ويدل هذا الأمر على غياب دور مؤسسات التوجيه الأسري في مواجهة مشكلات العنف ضد الزوجة، إضافة إلى جهل أولئك النسوة بتلك المؤسسات؛ سواء تعلق الأمر بدورها أو بوجود مثل هذه المؤسسات الإرشادية على أرض الواقع. كما تشير إلى ذلك تلك النسبة الكبيرة من أفراد العينة عند إجراء البحث.

وفي مقام سياسات واستراتيجيات التعامل مع هذه الظاهرة، طرحت الباحثة أهم المبادئ التي على المؤسسات الحكومية أو الشعبية أن تتبناها، وتسترشد بها في تخطيط وبرمجة سياسة التصدي والمعالجة لمعضلة العنف الأسري، والعنف ضد الزوجة بشكل خاص، وهي:

- تشكيل مجلس (أو مجالس) أو مؤسسات متخصصة في هذا الحقل لغرض معالجة هذا النمط من العنف - العنف الأسري - ضمن برنامج خاص.
- زيادة في عدد المراكز المهتمة بشؤون الأسرة، والتأكيد على الجانب التوعوي والإرشاد لكافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بشؤون الأسرة.
- إيجاد سبل للتعاون المباشر بين أفراد الأسرة (وأهليهم) وبين المختصين في الشأن الأسري.
- معرفة أن وظيفة التصدي والمعالجة لمشكلة العنف الأسري وظيفة مؤسسات تتحملها الدولة.
- إيجاد آلية للتصدي والمعالجة من قبل المجلس الأعلى للمرأة لكي تتمكن في ضوئها الزوجة المضطهدة من استرداد حقوقها.
- إعادة النظر في النظام القضائي وتطويره وتوفير التسهيلات القضائية المجانية، والعمل على إيجاد مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري في الوزارات ذات الاختصاص والعمل على توظيف الإعلام كوسيلة توعية وإرشاد، وحماية ضحايا العنف الأسري، والتأكيد على أن التصدي لهذه الظاهرة هي عملية مستمرة لا يمكن أن تتوقف عند حدود زمانية أو مكانية.

تعقيب:

لم تشكل ظاهرة العنف ضد الزوجة في أوساط المجتمع البحريني خطورة كبيرة حيث إنها ما زالت في حجم يمكن السيطرة عليه ومعالجته قبل استفحاله.

إن حجم هذه الظاهرة في البحرين لا يشكل نسبة كبيرة قياساً بما لدى المجتمعات النامية، بل إنها أصغر بكثير من تلك التي تعاني منها العديد من المجتمعات النامية ومنها المجتمع العربي، وليست كبيرة جداً قياساً بما لدى المجتمعات المتقدمة حيث توجد نسب أقل منها وأصغر حجماً في بعض هذه الدول المتقدمة، إلا أنه وفي الوقت نفسه نجد هناك عدداً من الدول المتقدمة تعاني من حجم مماثل لهذه الظاهرة قياساً بما هو موجود على أرضنا.

وبناء على ذلك، ينبغي الإسراع في التصدي لهذه المشكلة قبل استفحالها،

والاسترشاد في سبيل المعالجة بخبرة التجارب العالمية التي ساهمت في معالجة هذه الظاهرة. لقد عالجت تلك الدول ظاهرة العنف الأسري والعنف ضد الزوجة بشكل خاص من خلال معالجة مقدماتها ومصادرها.

ولا شك أن الدراسة الحالية تعد من الدراسات القليلة والرائدة في هذا المجال، حيث أعطت صورة واضحة عن حجم هذه الظاهرة ومدى انتشارها وآثارها، والعوامل التي تقف وراءها، وذلك من أجل المساهمة الفعالة في الإثراء العلمي أولاً، وتمهيداً لوضع البرامج الفعالة لمواجهة المشكلة والتخفيف من حدتها على أرض الواقع الاجتماعي والثقافي الخليجي والبحريني بشكل خاص.